

البيداوة در

”

**سمح للبلديات بإعطاء
رخص بناء على أن لا
تتعدى المساحة 120م**

“

الأرز. من يملك أرضاً، بالوراثة مثلاً، ممنوع عليه أن يبني عليها. لا رخصة قانونية لها لأن الأرض مثلاً لم تمسحها الدولة. حسناً ما الحل؟ الجواب: لا حل. إننا، النتيجة، مع هذا الجزء، هو ما نراه من فوضى شوهت فكرة «العمران» من أصلها، وربما لاحقاً تصبح معها كل البلاد عبارة عن «عشوائيات». كان من اللافت أن يقول شربل إن «الدولة اللبنانية تتحمل المسؤولية في العديد من المناطق اللبنانية، حيث لم تعدد إلى فرز الأراضي وتحديدها، ومنها على سبيل المثال منطقة القاع، وهذا قد يؤدي إلى مشاكل وخلافات بين المواطنين والطوائف، وضمن الطائفة الواحدة». من هي الدولة يا ترى؟ أهلاً بكم في المتاهة اللبنانية.

يقول شربل إن هدفه من هذه الخطوة هو تطبيق قانون البلديات، حتى وإن كان متعذراً ذلك بحكم الواقع، في ظل حرصه على «عدم إنهاك القوى الأمنية في هذه المخالفات، في وقت لديها الكثير من المهمات العمالية لحفظ الأمن والاستقرار». حاول الوزير سابقاً سحب عديد قوى الأمن الفاض في حماية الشخصيات، من الذين يعملون في «المطبخ» و«شراء الخضرة» لعائلات الوزراء والنواب والضباط والقضاة، لكنه قوبل بصرخة رفض من كل هؤلاء. إننا، كان «لا بد من تفعيل دور البلديات». هي سياسة الترتيق إياها.

العودة إلى رخص البلديات

كشف رئيس إحدى البلديات أن وزارة الداخلية، قبل نحو أسبوع، أعادت التعميم على البلديات سامحة لهم بالعودة إلى إعطاء تراخيص بناء على مساحة محدودة. هذه المساحة يجب ألا تتعدى 120 متراً، ما عادت تحصى المرات التي تسحب الدولة فيها هذه الصلاحية من البلديات، التي تعود وتمنحها لها مجدداً، وكل ذلك مرده إلى عدم مسح الأراضي وفرزها، الذي لا تقوم به الدولة لأسباب تظل مجهولة. بالتأكيد أسباب مردها إلى عدم القدرة على «الحد من نفوذ الشخصيات السياسية والحزبية في مختلف المناطق». أي نفوذ يبقى لهؤلاء، على مساحة لبنان، إن أصبح هناك دولة؟ دولة تعرف فقط ما لديها من أراض. حتى هذا ممنوع! هل سمعتم بالنظام الإقطاعي هذا هو!

يوماً ما، ربما يجد الجميع أنفسهم قد أصبحوا في «عشوائيات» أو في زمن ما قبل التمدين. تلك الفوضى في «العمران» لا تنتج حصاراً ولا رقياً. ليست المسألة تفصيلاً صغيراً كما يحاول البعض تصويرها. الناس في حضارتهم يشبهون عمرانهم. قالها ابن خلدون، في مقدمته، قبل قرون خلت عن «اختلاف أحوال العمران وما ينشأ عن ذلك من آثار في أبدان البشر وأخلاقهم». ومن وحي هذا وإزاء واقعنا ربما، أمكننا القول أيضاً... «إلى البيداوة در».



اللافت أن الدولة، عبر وزارة الداخلية، تدرك أن الكثير من أراضيها في مختلف المحافظات غير مفرزة وغير ممسوحة. هذا يعني أن الدولة لا تعلم طبيعة الأراضي التي تخضع لسلطاتها؛ إنها فرادة أخرى لبلاد

تشريع

احتلال الأملاك البحرية أم تغريمه؟

قائمة الحاج

لم تتخذ فرعية اللجان النيابية المشتركة قراراً نهائياً بشأن تغريم محتلي الأملاك العامة البحرية كبنود تمويل سلسلة الرتب والرواتب. النواب عند سؤالهم عن توجهاتهم أنكروا أن هناك نوايا لتسوية هذه الاحتلالات وتشريعها، إلا أن تعبيرهم عن هذا الموقف يشي بالعكس تماماً، إذ بدا بعضهم مجاملاً لأصحاب المنتجعات السياحية، بوصفهم ضحايا، في حين أن البعض الآخر استخدم حجة توفير إيرادات للدولة للكلام عن أن التسوية تدرّ أموالاً لا بد من الحصول عليها.

رئيس اللجنة ابراهيم كنعان (مثلاً) تحدّث عن حل جذري «يتمثل بتوفير الإيرادات للخزينة من جهة، وتحرير المؤسسات السياحية من المشاكل العقارية التي تعاني منها الدولة اللبنانية بسبب عدم تمكنها من تحصيل الإيرادات ونقاضي الغرامات والرسوم». ويذكر بأن «القانون يسمح برخص إشغال بإرادة الدولة وليس بالاحتلال والاعتداء». ويستعيد حجج بعض المعتدين على الأملاك العامة البحرية الذين سبق أن حصلوا على رخص في عهد الرئيس أمين الجميل وتم سحبها لاحقاً لعدم قانونيتها: فيقول «إن العودة عن هذه التراخيص وبالتالي إلغاؤها من خلال قانون الموازنة العامة ومن خلال المادة 30 من قانون الموازنة، خلق إشكالية كبيرة بين الإدارة وبعض المؤسسات السياحية».

ينفي عضو اللجنة النائب ميشال حلو أن تكون هناك أرقام محسومة، وخصوصاً أنه ليس هناك تقرير يحدد عدد المخالفات ونوعها، فالأمر يحتاج إلى خبراء ومهندسين، إلا أنه يقول «اطلعنا على وجهة نظر وزارة الأشغال، وكذلك وجهة نظر أصحاب المنتجعات الذين طالبوا بإنهاء الوضع وأبدوا استعدادهم لدفع الغرامات على المخالفات القابلة للتسوية ومتابعة عمليات استثمارهم». كلام كنعان وحلو يبدو أقرب إلى تسوية الاحتلالات لا إلى رفضها.

وكانت فرعية اللجان النيابية المشتركة قد استمعت بالفعل إلى رأي وزارة

الأشغال، التي حضرت بالمناسبة للمرة الأولى جلسات اللجنة، كما استمعت إلى ملاحظات نقابة أصحاب المنتجعات السياحية. وهذا بذاته أمر مستغرب، إذ إن النقابة هي التي تمثّل المعتدين وأصحاب الرخص بالإشغالات، وبالتالي لا تحمل موقفاً غير الدعوة إلى تخفيض الغرامات وتشريع الاحتلالات.

في المعطيات التي قدمتها الوزارة بشأن المشروع، تبين أن الاحتلالات بلغت 1086 احتلالاً للأملاك عامة بحرية، وقالت الوزارة «إن تعديل المرسوم 2522 يجعل الغرامات والرسوم التي تتقاضاها

**تعديل المرسوم 2522
يجعل الغرامات تصل
إلى 15 ملياراً**

الدولة تصل إلى 15 ملياراً و705 ملايين ليرة لبنانية سنوياً، بدلاً من 4 مليارات و351 مليون ليرة لبنانية، فيما لو طبق المرسوم كما هو قبل تعديله. وأشارت إلى أن الإيرادات قد تتحسن لتصل سنوياً إلى 65 مليار ليرة.

ومع ذلك، ينفي كنعان أن تكون هناك أرقام نهائية بالنسبة إلى الغرامات، وخصوصاً أننا «تسلّمنا مشروعاً مكوناً من 200 صفحة وسننكب على دراسته، علماً بأنه قد أحيلت حتى الآن ثلاثة مشاريع قوانين من الحكومات المتعاقبة إلى المجلس النيابي في أعوام 2000 و2006 و2013 من دون أن تجد طريقها إلى الإقرار». ويوضح أن القرارات الخاصة بالأملاك البحرية ستصدر في التقرير الخاص بالإيرادات بعد الاطلاع على ملاحظات أصحاب الشأن من وزارة الأشغال ووزارة المال ونقابة أصحاب المؤسسات السياحية.

الجلسة القصيرة نسبياً والتي استمرت ساعة ونصف ساعة فقط لم تتطرق إلى

التقرير الذي وزع على النواب في الجلسة السابقة، والذي يتضمن السلاسل وفقاً لمؤشرات التضخم وإعطاء الحقوق وتوفير العدالة لموظفي إدارات الدولة ولكل الشرائح الوظيفية. وسيسجل النواب ملاحظاتهم على التقرير، عند العاشرة والنصف من صباح الخميس المقبل حيث ستعقد جلسة ثانية لفرعية اللجان المشتركة، تمهيداً لرفع التقرير النهائي إلى اللجان المشتركة في أواخر الشهر الجاري أو أوائل الشهر المقبل، على ذمة كنعان.

ماذا عن المذكرات المطلوبة التي طرحتها الهيئات النقابية؟ يلتفت كنعان إلى «أننا سنذهب أبعد من الملاحظات، إذ سنقرّ بالحقوق ونضمّنها في التقرير، لكننا في الوقت نفسه لا نستطيع أن نتحرك فوق سقف الإيرادات وإمكانات الدولة».

على كل حال، التقرير، وإن رفع إلى اللجان المشتركة، يحتاج إلى انعقاد الهيئة العامة للمجلس النيابي، لذلك فإن هيئة التنسيق النقابية تصوب في الجمعيات العمومية ومجالس المندوبين التي تعدها مكوناتها هذين الأسبوعين باتجاه إعادة العمل بالمؤسسات الدستورية عبر تأليف حكومة تتابع حاجات البلد والمواطنين والتّمام المجلس النيابي لإقرار مشروع قانون السلسلة والمشاريع المكسدة عاماً بعد عام، وإحياء مجلس الخدمة المدنية القادر على تنفيذ القوانين والمراسيم وتسيير عمل الإدارات العامة.

وقال رئيس رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي حنا غريب، في احتفال لتكريم الناجحين في البقاع، «هيئة التنسيق وهيئات المجتمع المدني والأهلي وكل من يعز عليه بقاء الوطن والدولة عليهم أخذ المبادرة والنزول إلى الشوارع والساحات للمطالبة بتسيير شؤون البلد والناس وإقرار السلسلة في أسرع وقت ممكن ومن دون تقسيط أو تجزئة أو تخفيض».

وحضّ هيئة التنسيق على «تحمل المسؤولية وفاءً للآلوف المؤلفة من اللبنانيين الذين علقوا عليها آمالهم بتكريس الروابط كنقابات حرة مستقلة وإقرار حق التنظيم النقابي قانوناً دفاعاً عن حقوق الدولة والموظفين».

تقرير

سلامة: هذا ما فعله مصرف لبنان

ساهم بإعادة تكوين الطبقة الوسطى في لبنان بعد أن قضت عليها الحرب اللبنانية». هل يشعر أكثرية اللبنانيين المقيمين بهذه الإنجازات؟ لا يذكر سلامة أي مؤشر حول طبيعة النمو الاقتصادي ونوعه والمتفجرين منه، على الرغم من أنه يمتلك ما يكفي من المؤشرات في هذا المجال، ولا سيما على صعيد تراجع حصة الأجور من الناتج المحلي الإجمالي من 55% في السبعينيات إلى أقل من 25% حالياً. ما يذكره سلامة يقتصر على عبارة تقول: «شهدنا ارتفاعاً بميزانيات المصارف وبميزانية مصرف لبنان بالرغم من العجز المستمر في ميزانية الدولة والارتفاع المستمر في الدين العام». هل يُعقل أن حاكم مصرف لبنان لم يجد رابطاً بينهما؟ اليس الأول جاء على حساب الثاني. لا يكشف سلامة عن هذا الرابط، بل يقول: «أصبح الاستقرار النقدي والاستقرار في الأسعار والنمو في الاقتصاد مرتبطاً بتطور ونمو السيولة أكثر من ارتباطه بالمالية العامة وحصل فصل بين الأوضاع الاقتصادية والتأثيرات السياسية». ويختتم: «إننا نخطط في المستقبل لكي يؤدي القطاع النقدي الدور الرائد في تطوير الاقتصاد في لبنان وتحديثه».

(الأخبار)

التصنيع من دون امتلاك النفط والمعادن؟ بحسب سلامة: «إن لبنان يعتمد على قطاع التجارة والخدمات والبناء ليحقق النمو، بينما بقيت مساهمة قطاعي الصناعة والزراعة في الناتج المحلي متدنية». وكأنه بذلك يقول إن القدر أراد للبنان ذلك، لا السياسات التي رفعت كلفة الإنتاج وزادت من تبعية الاقتصاد اللبناني للتحويلات الخارجية، أمام هذا التسليم، يقول سلامة: «كان على مصرف لبنان أن يخطط لنموذج مصرفي محافظ يحقّق الثقة ويستقطب الودائع إلى لبنان بهدف الضغط على تراجع الودائع، ما يشجّع على الاستثمار وعلى إيجاد فرص العمل». ويتابع: «وهذا ما فعل». لا يذكر أبداً أن بنية الفوائد التي رتبت مديونية عامة قياسية وتاريخية. في ظل ذلك، يقول سلامة: «كانت سياسة مصرف لبنان، ولا تزال، عدم السماح بإفلاس أي مصرف. وقد وضعت الأطر القانونية وابتكرت الهندسات المالية لتحقيق ذلك. فلم يخسر أي مودع أمواله في مصرف لبناني منذ عام 1993. فنمت الودائع في لبنان وتراجعت الفوائد، ما حفز النمو الاقتصادي. وسمحت هذه السيولة بإطلاق قروض مفيدة للاقتصاد وداعمة للاستقرار الاجتماعي كالقروض السكنية والقروض الاستهلاكية، ما

لم يقصد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، في كلمته أمس أن يكون نقدياً في توصيفه للنموذج الاقتصادي في لبنان. بل على العكس تماماً، أراد أن يستخدم هذا التوصيف ليبرر سياسته النقدية، ولذلك كرر ما يقوله عادة: لا خيار آخر. سلامة حلّ ضيف شرف على جامعة القديس يوسف، في مناسبة بدء التدريس في برنامج شهادة الإجازة في المعهد العالي للدراسات المصرفية. وأمام حشد من الأساتذة والطلاب والضيوف، قال الآتي: - «إن الاقتصاد اللبناني يرتكز على التحويلات النقدية، التي يأتي معظمها من اللبنانيين غير المقيمين، وقد شكّلت هذه التحويلات تاريخياً 20 إلى 30% من الناتج المحلي، وهي تقدّر حالياً بـ 8 مليارات دولار سنوياً». بمعنى ما، رأى سلامة أن الهجرة ليست نرفاً بشرياً خطيراً. فبرأيه، «تعدّ هذه التحويلات الحجر الأساس لتمويل الاقتصاد اللبناني ولتغطية العجز في الميزان التجاري».

- «إن العجز التجاري تاريخي»، هذا ما قاله سلامة، بمعنى أنه بمنزلة قوانين الطبيعة. لماذا؟ يجب: «بسبب غياب مواد أولية يمكن لبنان أن يصدرها». لكن ماذا عن تصدير السلع والخدمات كالكتير من البلدان التي نجحت في صياغة سياسات